

أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان (2000-2019م)

أ. مساعد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -
جامعة إفريقيا العالمية .

د. عثمان صالح محمد علي

المستخلص :

تناول البحث أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان ، حيث تمثلت المشكلة في تحديد أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان ، وتنبع أهمية هذا البحث من خلال معرفة الأسباب الأساسية للديون الخارجية ومعرفة أثرها على تباين الأرصدة ومن ثم طرق المعالجة من خلال تحليلها ومعرفة الإجراءات الجديدة التي تواجه الأزمة، هدف البحث إلى التعرف على أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية ومن ثم معرفة أسبابها، افترض البحث أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون الخارجية وبين عدد من المتغيرات التي من أهمها: (معدل البطالة، معدل النمو، والدخل القومي والتضخم)، وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج والتي من أهمها: (وجود علاقة طردية بين الديون الخارجية والدخل القومي، وعلاقة عكسية بين البطالة والتضخم ومعدل النمو). أوصى الباحث بالمراجعة الدورية للديون الخارجية التي يتم التعاقد عليها ومن ثم المحافظة على مواعيد السداد لتلافي مسألة الدخول في المزيد من الأزمات ، ومن ثم سن القوانين الرادعة التي يمكن من خلالها الحد من هروب الأموال إلى الخارج.

Abstract

The research deals with the impact of foreign debts on economic development in Sudan, where the problem was to determine the effect of foreign debts on economic development in Sudan, and the importance of this research stems from knowing the basic causes of external debts and knowing their impact on the disparity of stocks and then methods of treatment through analysis and knowledge of procedures What is new facing the crisis, the aim of the research is to identify the impact of foreign debt on economic development and then to know its causes. The research assumed that there is a statistically significant relationship between foreign debt and a number of variables, the most

important of which are: (unemployment rate, growth rate, national income and inflation) The research concluded with a number of results, the most important of which are: (The existence of a direct relationship between foreign debt and national income, and an inverse relationship between unemployment, inflation and the rate of growth). The researcher recommended a periodic review of the external debts that are contracted and then maintaining the payment dates to avoid the issue of Entering into more crises, and then enacting deterrent laws through which to limit the flow of money abroad..

المقدمة :

وجدت الدول النامية بعد الاستقلال نفسها تحت وطأة إمكانيات اقتصادية هشة وكان لزاماً عليها الخروج من هذا الوضع ومحاولة بناء اقتصادها، وقد صُدمت بواقع حاجتها إلى السيولة اللازمة، وقد لجأت إلى الهيئات الدولية لتلك الدول، وبالفعل قد نالت التمويل نظراً للاستقرار الاقتصادي والذي كان معلوماً في تلك السّاحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاجة هذه الدول المنتجة للمواد الأولية ذات الوفرة لدى تلك الدول النامية من جهة، وقد حصّلت عليها ضمن المبالغ الهائلة وبالأسعار الميسرة على أمل أن تسمو على النهوض بالتنمية الاقتصادية، وبالفعل قد سارت تلك الدول النامية على سياسات متباينة كانت في الغالب غير مناسبة بهدف تنمية اقتصادها، ولكن الواقع أثبت أن الدولة المنتجة دعمتها لتضمنها تحت سيادتها، ولتجد لها منافذ تجارية لصرف منتجاتها غير أن تفسح المجال للتصدير لتلك الدول النامية، وفي خضم هذا لجأت تلك الدول النامية إلى القرض سلفاً، ولكن تلك الأموال المقرضة موجهة للاستهلاك من أجل تغطية الحاجات الاستهلاكية وهذا ما زاد من كاهل الديون الخارجية حيث صارت تتكالب على الجزء الأكبر على موارد الدولة من الصادرات التي لم تكن كافية لعدم تنوعها واعتمادها على قطاعات معينة .

الدراسات السابقة :

1 / دراسة : (محمد إبراهيم محمد)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في تحديد أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإدراك بعض المؤشرات التي تمثلت في: (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، والتضخم) بهدف دراسة الأبعاد الداخلية والخارجية على الأزمة من خلال تأثيرها على التنمية الاقتصادية (ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي) افترضت الدراسة: أن تأثير القرض الخارجي على التنمية الاقتصادية مُوجِبَة، حيث إنَّ كُلَّ قرض يؤدي للزيادة في مدَّخَرَات

الدولة وبالتالي الزيادة في حجم الاستثمارات)، أما الفرضية الثانية: (تمثلت في أن تأثير التضخم على التنمية الاقتصادية تأثير سالب)، والفرضية الثالثة: (أن الزيادة في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي)، والفرضية الرابعة: (خدمة الديون في حالة زيادة دائمة). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن الزيادة في القرض تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وأن الزيادة في معدل التضخم يؤدي إلى ضعف في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، أما سعر الصرف فالزيادة في قيمة (العملة الوطنية) تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي. توصي الدراسة بعدة توصيات من أهمها زيادة (المُدخرات القومية) لتمويل الاستثمارات لتحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي إلى توفير الإيرادات التي تدخل في عملية التنمية، والعمل على خفض معدل التضخم مع تقليل الاستيراد وزيادة حجم الصادرات.

2/دراسة:(سمر حسين سري):⁽²⁾

تناولت هذه الدراسة الديون الخارجية وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة ومعرفة مدى أهميتها وتأثيرها، وتنبع أهمية الموضوع من الناحية الاقتصادية وضرورة الاهتمام بالديون الخارجية في السودان، تمثلت مشكلة هذه الدراسة في وجود محددات تحول دون الاستفادة من مصادر التمويل الخارجي وتمت دراسة علاقة تلك المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في: (سعر الصرف - التضخم - والناتج المحلي الإجمالي -والصادرات -والواردات -وصافي الأصول الأجنبية)، بالمتغير التابع (الديون الخارجية). اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للديون الخارجية، افترضت الدراسة عدة فرضيات من أهمها أن الديون الخارجية ذات تأثير سالب على الصادرات، وأن هناك علاقة بين: (الديون الخارجية وسعر الصرف)، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: إثبات أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع (الديون الخارجية) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف والتضخم) وذلك من خلال نتائج التحليل، كما أثبتت نتائج التحليل أن أفضل دالة هي: (دالة الصادرات)، وهي الأكثر إبانة للديون الخارجية، توصي الدراسة بالعمل على معالجة الخلل في الميزان التجاري ومن ثم قيام الدول الإسلامية ذات الفائض بمساعدة الدول الإسلامية ذات العجز وذلك من خلال إنشاء صندوق النقد الإسلامي.

3 /دراسة:(دار النعيم أحمد بخيت):⁽³⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان ولأغراض هذه الدراسة تم استخدام المنهج الإحصائي بأسلوبه الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام المعلومات الأولية والثانوية لاختبار الفروض. توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتي من أهمها: أن الميزانية وميزان المدفوعات في السودان يعانيان من عجز مستمر في مختلف الأوضاع مما دعا الحكومات إلى تمويل هذا العجز عن طريق القرض الخارجي وهذا سبب في أزمة تفاقم الديون الخارجية على السودان، وأن خدمة تلك الديون المرتفعة ساهمت في تدهور التنمية الاقتصادية على السودان، وأن الفساد الإداري وانعدام السياسات الجادة لدفع عجلة التنمية إلى الأمام قد أدى إلى فشل ذريع على مشاريع التنمية في السودان. توصي هذه الدراسة على العمل

بإرجاع رأس المال الهارب من خلال الإجراءات التي تؤمن للمستثمر السوداني الحماية اللازمة، ويجب الاهتمام بالصادرات السودانية وتنويعها خاصة بعد استخراج البترول، لا بُدَّ من التأكيد على استخدام هذه الديون الخارجية الاستخدام الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

4/دراسة: (هبة أحمد موسى)⁽⁴⁾

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في الديون الخارجية والتي أصبحت ذات تأثير سالب على اقتصاد الدُول النامية والتي تعيق نموها وتطورها . وقد افترضت هذه الدراسة أنَّ تلك الديون الخارجية أدت إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية والتي كانت سبباً في تراجع معدلات النمو في الدُول النامية .وقد جاءت أهمية هذه الدراسة في عرض الديون الخارجية للدُول النامية والكشف عن الأسباب التي أدت إلى تراكم الديون الخارجية وأثرها السالب على اقتصاد تلك الدُول النامية .توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتي من أهمها : أنَّ هناك عوامل داخلية وخارجية خلقت تلك الديون الخارجية وتراتب عليها الآثارالاقتصادية والسياسية والاجتماعية السالبة على اقتصاد الدول النامية، وعدم استخدام القروض الخارجية بصورة مناسبة أدى إلى زيادة أعبائها .توصي هذه الدراسة بضرورة التعاون المشترك ومبدأ التنسيق العالي بين المدينين، والدائنين، والمؤسسات المالية الدولية، وذلك لإيجاد الحلول العملية والتي تتناسب مع كُُلِّ الاطراف ووضع الخطط والبرامج الاقتصادية البعيدة المدى واتخاذ الإجراءات الصارمة لإصلاح الاقتصاد الوطني لمجابهة الحالات الطارئة ومراقبة المشروعات الاقتصادية المُمَوَّلة من القروض الخارجية ومتابعتها.

5/دراسة:(رجوان عبدالوهاب محمد سالم)⁽⁵⁾

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أثر الديون الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية: (كالناتج المحلي الإجمالي ، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والأدخار، وسعر الصَّرف، والصادرات، والواردات، والاستثمارات الإجمالية)، ومتى يمكن أن تتحول هذه الديون الخارجية من مصادر مُسَاعِدَة في عملية التَّنمية إلى أزمَة حادةٍ. هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الديون الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكُلِّيَّة في (جمهورية اليمن)، افترضت هذه الدراسة أنَّ الديون الخارجية لها آثارٌ مباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية ، وأنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون الخارجية والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة , توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي من أهمها اعتبار الديون الخارجية من أعقد الظواهر الاقتصادية التي تواجه اقتصاد الدُول النامية ممَّا تُحدِثه مِن أثر سالب على تنمية تلك الدُول ، وأنَّ غالب الديون الخارجية في (جمهورية اليمن) تَمَّ توجيهها إلى المشاريع غير التنموية ممَّا زاد من أعباء الديون الخارجية، وقد أثبت التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة أنَّ هناك علاقة عكسية بين كل من الديون الخارجية كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدَّخل والصادرات والأدخار والاستثمار الإجمالي كمتغيرات تابعة، وأنَّ هناك علاقة طردية بين الديون الخارجية كمتغير مستقل والواردات والدَّخل القومي وسعر الصَّرف كمتغيرات تابعة .توصي هذه الدراسة بضرورة الاستغلال الأمثل للديون الخارجية في جمهورية اليمن من خلال بناء هياكل اقتصادية وتشجيع الصناعات

المحلية وذلك لإبعاد الديون المتراكمة وزيادة خدماتها، وضرورة زيادة نسب الادّخار لتمويل المشاريع الإنتاجية وتقليل الأعباء على التّمويل الخارجي وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية لتمويل عجز الموازنة بالإضافة لتخفيف الواردات وزيادة الصّادرات لتقليل عجز ميزان المدفوعات .

مقارنة بين دراسة الباحث والدراسات السابقة :

تتفق دراسة الباحث والدراسات السابقة حول اتفاقها على تناول مواضيع الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية، أمّا وجوه الاختلاف فقد أظهرت دراسة الباحث أسلوبًا جديدًا في تحليل البيانات اعتمادًا على أسلوب القياس والذي يُعدُّ الأسلوب الأمثل في إظهار واختبار الفروض لمتغيرات الدراسة موضع النّظر .

الإطار النظري للديون الخارجية :

تعريف الدين الخارجي :

يُعرّف بأنّه ذلك الدين الَّذي تحصل عليه الدولة من الدُّول أو المصارف الخارجية أو مِنْ المؤسسات الدَّوليّة مثل: (صندوق النقد الدَّولي). وهو تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي والتي تزيد فترة القرض فيها عن سنة وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها.⁽⁶⁾ عَرَفَه البنك الدَّولي بأنّه «الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة، وهو واجبٌ للأفراد غير المقيمين أو الهيئات ويُسدّد بعملاتٍ أجنبية أو بسلع وخدمات»⁽⁷⁾.

أنواع الديون الخارجية: تنقسم الديون الخارجية إلى عدة أنواع :

• تقسيم الديون من حيث الجهة:

1/الديون من المصادر الرسمية: وتتضمن كل من:

أ/الديون متعددة الأطراف :

وهي الديون التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية في مجال القروض ويختلف شرط الدين من منظمة إلى أخرى، وذلك حسب نوع المنظمة التي تمنحه فهناك ديون لتمويل مشاريع اجتماعية بينما تختص منظمات أخرى في تمويل مشاريع البنية الأساسية وبعض المنظمات تقوم على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونذكر بعضها فيما يلي :

- البنك العالمي .
- مؤسسة التمويل الدولية.
- هيئة التنمية الدولية .
- البنك الإسلامي للتنمية .
- صندوق التنمية الأوروبي .
- البنك الأوروبي للاستثمار .
- البنك الإفريقي للتنمية .

ب/ ديون ثنائية الأطراف:

وهي الديون التي تمنحها الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة، كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات⁽⁸⁾

2/ الديون من المصادر الخاصة: وتتضمن:

- أ/ السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات
- ب/ القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة
- ج/ الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات.

• تقسيم الديون من حيث الزمن ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

- 1- **الديون قصيرة الأجل:** وهي الديون التي تلتزم الدولة عند إصدارها بسداد قيمتها بالكامل خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة . ومن أشهر الأمثلة على هذه الديون ما يسمى بأذونات أو سندات الخزن.
- 2- **الديون متوسطة الأجل:** هي الديون التي تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات.
- 3- **الديون طويلة الأجل:** وهي الديون التي تزيد مدتها عن خمس سنوات ، والتي قد تصل إلى حد بعيد ، وتسمى بالديون الدائمة⁽⁹⁾

ثالثاً: العوامل المحددة للديون الخارجية:

تُعدّ الديون العامة أحد الموارد التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة، ولكن مقدرتها في الحصول على الديون الخارجية والداخلية تتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أهمها :

1- حجم مدخرات الدولة:

مع ثبات العوامل الأخرى على حالها من المتوقع أن تزيد مقدرة الدولة في الحصول على الديون الداخلية كلما زادت المدخرات الخاصة والعكس صحيح وحجم المدخرات الخاصة يتوقف بدوره على حجم الدخل القومي وطريقة توزيعه بين أفراد المجتمع. وبصفة عامة كلما زاد الدخل مع ثبات العوامل الأخرى على حالها زاد حجم الادّخار والعكس صحيح، حيث توجد علاقة طردية بين الادّخار والدّخل، وبصفة عامة أيضاً يمكن القول أنّه كلما كانت غالبية أفراد المجتمع من الطبقة متوسطة الدخل، كلما توقع وجود فائض من الدخل يمكن استخدامه في شراء السّندات العامة والعكس صحيح. وكلما كانت غالبية أفراد المجتمع من الطبقات الفقيرة الذين يعيشون عند مستويات منخفضة قلت مقدرة الدولة من الحصول على القروض العامة الداخلية وهذه حالة الدّول النّامية مثل: (جمهورية النيجر) ، والتي تبلغ نسبة الطبقات الفقيرة فيها حوالي 59.5 %.

ومما سبق يُلزم ضرورة تحديد حجم الديون العامة الداخلية التي تستطيع أي دولة الحصول عليها، اعتماداً على مجموعة من البيانات والإحصاءات الدّقيقة عن حجم الادّخار والاستهلاك ومن

ثم المدخرات الخاصة التي تستطيع الدولة أن تقوم بقطعها من خلال سندات الديون العامة. كما يتعين على الدولة قبل إصدار سندات الديون العامة أن تأخذ في حسابها تكلفة الفرصة البديلة لهذه المدخرات التي سيتم استخدامها في تمويل الديون العامة.⁽¹⁰⁾

2- معدل الفائدة على السندات الحكومية:

بصفة عامة كلما زاد معدل الفائدة على الديون العامة مع ثبات العوامل الأخرى يتوقع زيادة الحافز لدى أفراد المجتمع على الاكتتاب في السندات العامة والعكس صحيح. فمن وجهة نظر الفرد فإن العائد يُعتبر أحد العوامل الاقتصادية المهمة التي تؤثر على نمط استثماراته بين الأشكال المختلفة البديلة. فارتفاع أسعار الفائدة على إذن الخزنة قد تخلق حافزاً قوياً لدى العديد من أفراد المجتمع على تحويل ادخاراتهم من البنوك والمؤسسات الادخارية المختلفة لشراء إذن الخزنة.

3- درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

تتوقف أيضاً مقدرة الدولة في الحصول على الديون الداخلية والخارجية على درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تنعم بها دولة المدينة. فدرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي السائدة داخل الدولة تمثل شرطاً ضرورياً لحصول الدولة على الديون العامة بصورة اختيارية. فالشرط الضروري لتحفيز الأفراد على الاكتتاب في سندات القروض العامة وتوفر الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع. فإذا لم يتوفر هذا الشرط فإن الأفراد الوطنيين والأجانب لن يقبلوا على الاكتتاب في سندات الديون العامة الداخلية والخارجية. بل إن أهمية هذا العامل سوف تصبح أشد ضرورة في حالة الديون الخارجية، فالحد الأدنى لإقبال الأفراد الأجانب على الاكتتاب في السندات العامة هو توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن الاستقرار الاقتصادي يُعدُّ هو الآخر أحد العوامل المهمة المحددة لمقدرة الدولة على القرض.

4- قُدرة الدولة على خدمة ديونها:

تتمثل خدمة الديون العامة في الفائدة السنوية على الدين بالإضافة إلى الأقساط (القيمة الاسمية)، وفي الواقع فإن قُدرة الدولة على سداد الأقساط والفوائد تتوقف بدورها على العديد من العوامل.⁽¹¹⁾

الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية:

تعريف التنمية الاقتصادية من خلال عدة معايير:

أ. تعريف التنمية انطلاقاً من معيار الدخل:

التعريف الأول: التنمية الاقتصادية هي عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادة دائمة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادة حقيقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

التعريف الثاني: هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة اتُّفق عليها أنها سنة مع وجوب توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في

المؤسسة الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد.

ب: تعريف التنمية انطلاقاً من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي:

التعريف الأول: التنمية بأنها الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة والتي تتمثل في تغيير بنى وهيكلة الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق الزيادة السريعة والدائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد. التعريف الثاني: هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال، وفي الوقت نفسه يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاءة.

ج: التعريف الشامل للتنمية في إطار النظرية الاقتصادية:

التعريف الأول: هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء الآلية الاقتصادية الذاتية والتي تضمن تحقيق الزيادة الحقيقية في الناتج الإجمالي، لرفع وزيادة الدخل الحقيقي للفرد، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه. التعريف الثاني: هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق نمو عاجل ودائم في اقتصادها وإحساناً لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها.

التعريف الثالث: وهي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، تتحقق بموجبها الزيادة المنتظمة في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق طلبات المشاركة مستهدفاً توفير الحاجات الأساسية، وتوفيراً لضمان الأمن الفردي والاجتماعي والقومي⁽¹²⁾.

أنواع التنمية :

2- التنمية المستدامة :

يمكن تعريفها كالتالي :

- هي التنمية المستمرة والعادلة .

- هي التنمية التي لا تجن الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

- هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.⁽¹³⁾

عرفتها (لجنة بروننت لاند) بأنها: أسلوب لتلبية حاجات ومطامح الأجيال الحاضرة والمقبلة دون المخاطرة بكسب أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتهم، بمعنى آخر دون إلحاق الضرر أو الخلل أو الضعف للموارد الطبيعية الاقتصادية بحاجات المستقبل.

2- تنمية الموارد البشرية:

توجد للأمم المختلفة نقاط ضعف في تنمية الموارد البشرية ولكن من المنظور العام،

يعتمد النجاح الاقتصادي إلى حد ما على درجة تدريب ومرونة والتزام قوة العمل. وهذه القضايا يمكن معالجتها عن طريق التوظيف (استقطاب العمالة) أو بوساطة فرص التعلم المدرة أو من خلال مناهج محددة موجهة ذاتيًا للتعلم لدى الأفراد أو المنظمات .

أظهرت مجموعة من الدراسات أهمية الإسهام التي يمكن أن تقدمها المهارات الإنتاجية والأداء الاقتصادي، وأنّ التباين في رأس المال البشري ربما يكون أكثر أهمية لتباين معدلات النمو في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد تحرير التجارة في العام 2003م.⁽¹⁴⁾

3- التنمية الريفية:

عرفت التنمية الريفية بعدة تعريفات منها:

أ- تعريف الأمم المتحدة :

هي الوسائل والطرق التي تُستخدم لتوحيد جهود السكان مع السلطات لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتشارك بإيجابية في الحياة القومية لتقديم البلد .⁽¹⁵⁾

ب- تعريف البنك الدولي :

هي العملية التي تقود إلى زيادة مقدرة سكان الريف ليتحكموا في بيئتهم مع التوزيع العادل للمنافع.⁽¹⁶⁾

4- التنمية المتوازنة :

تشمل كافة أقاليم الدولة حسب ميزة كل إقليم , وان تراعي الجانب المادي والروحي معاً .

5- التنمية الاقتصادية :

تعرف التنمية الاقتصادية على أنّها: عملية مستمرة تهدف إلى رفاهية الإنسان الاقتصادية وتحريك قدرته على إحداث التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية للمجتمع, فالإنسان هو صانع التنمية وهدفها.

أما التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي تعني: إحداث تغيير هيكلي شامل في المجتمع ليس في دائرة الجوانب الاقتصادية فحسب وإنما من أجل غاية نهائية وهي تحقيق الحد الأقصى من الرفاهية للإنسان بصفة عامة وللمسلم بصفة خاصة , والإسلام يرى أنّ التنمية الاقتصادية جزء من التنمية في المجتمع بأبعادها المتباينة ولا يقتصر الإسلام على التنمية المادية فحسب بل الروحية, لأنه يسعى إلى إسعاد الناس في الدنيا والآخرة.⁽¹⁷⁾

مشاكل ومعوقات التنمية الاقتصادية :-

تعددت مشاكل ومعوقات التنمية بتعدد المجتمعات والطابع المعيشي للأفراد نتيجة وجود فجوات في النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي, ويمكن أن نُجمل هذه المشاكل والمعوقات في الآتي:

1- اهتزاز هيبة القانون :

أصبحت مخالفة القانون بين الكثير من المواطنين أمراً يدعو إلى المباحاه والتفاخر أحياناً نتيجة لتراخي الشعور بالانتماء إلى القبيلة, كذلك صعوبة استيعاب كل القوانين أو حتى عدم تطبيقها في بعض الأحيان, كل هذا يؤدي إلى تعطيل إصدار القرارات وتنفيذ الخطط وعليه تعطيل عجلة التنمية.

2- ضعف الثقة بين السُّلطة والفرد:

ويتمثل ذلك في الشك بأقوال القيادة نتيجة صعوبة تنفيذ الوعود وعليه يحس الفرد باغترابه عن المجتمع وأنه لاقيمة له في هذا المجتمع فيلجأ الأفراد إلى القيام بمهام خدمية وإنتاجية ليست في صالح القيادة , وبالتالي يضر بالمصلحة العليا للوطن ومصلحة المواطن.

3- ضعف مردود العمل :

حيث نجد ميل جهد العامل إلى النقصان مع المطالبة بأجرٍ عالٍ ناهيك عن القفز إلى المستويات العليا دون الكفاءة والجدارة , هذا ما يؤثر على مستوى المشاريع والبرامج من حيث المدة وكفاءة التنفيذ.

4- انخفاض مستوى الدخل :

حيث إن ذلك يدفع إلى انخفاض مستوى المعيشة وظهور مستوى الفقر فيلجأ الكثير من المواطنين إلى البحث عن عمل إضافي مما يعرقل من مشاركة كل المواطنين في عملية التنمية, وعليه تُكتسب حقوق البعض على حساب الآخرين, فيجعل عملية التنمية تفقد صدقها من حيث الشمول والعدالة.

5- الابتعاد عن القيم والأخلاق:

وهناك نظريات تُرجع سبب مشاكل التنمية في الدول العربية إلى الابتعاد عن التراث والأصالة واللهو بتجارب الدول الغربية, كذلك نقل العلم والتكنولوجيا من الدول الغربية التي تهدد نظام المعايير والقيم الدينية والأخلاقية.

6- التناقض الداخلي والخارجي:

هناك مشكلة أخرى هي التناقض الذي يعيش فيه الوطن العربي حيث نجده يتمتع بالثروات الطبيعية , الطاقة , والأموال , مساحة الأرض , السكان , وفي المقابل يعيش في حالة التبعية للدول الصناعية على الصعيد الاستهلاكي , الإنتاج , الغذاء , التعلم , مما أعاق عملية التنمية بالدول العربية .

7- الصراع على السلطة:

حيث نجد أنَّ القوى الخارجية تتغلغل في المجتمعات وتتلاعب بمصيرها من خلال الصراعات والانشقاقات حول السلطة والزعامة مما يثير الخوف أكثر من التبعية , والذي قد يأخذ حجمًا مأساويًا يجعلنا نأسف بمستقبل تنمية المجتمعات وحتى الأجيال القادمة .

8- ظاهرة الفساد:

يعد الفساد والرشوة من أهم العوامل المعيقة للاستثمار والتنمية في مختلف دول العالم, وبشكل كبير في الدول النامية حيث يتفق هذا التقدير مع العديد من المراقبين والناشطين في المنطقة, والذين يؤكدون أنَّ الفساد اتخذ طابعًا منهجيًا في العديد من دول المنطقة وأصبحت القاعدة بعيدة عن الاستثناء, بل أن البعض يذهب إلى أنَّ الفساد أصبح أداة من أدوات الحكم والإدارة في العديد من دول المنطقة كما تؤكد إحصائيات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية.⁽¹⁸⁾ رابعًا: أهمية التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة تمس كيان الدولة وذلك فيما يلي:

1. التنمية ضرورية من خلال حصول الدولة على الإمكانات المادية اللازمة لإعداد الجيش وتسليحه للحفاظ على استقلال الدولة وسلامة أراضيها وشعبها في مواجهة التدخلات الخارجية.
2. التنمية ضرورية للحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها وعدم اعتمادها على المعلومات الخارجية بقدر يؤثر على قرارها السياسي.
3. التنمية ضرورية لاستقرار المجتمع بحمايته من انتشار البطالة والجوع والتشرد ومن ثم حمايته من انتشار الجريمة والتمرد والسخط في المجتمع.
4. بالتنمية تتحقق للإنسان غايته للرفاهية باعتبارها حق من حقوق الإنسان.
5. بالتنمية يحقق الإنسان خلافته (لله سبحانه وتعالى) في الأرض بعمارتها وبها يحقق لنفسه السعادة في الدارين الدنيا والآخرة وهذه هي غاية العبد.

خامساً: برامج التنمية الاقتصادية:

زاد الاهتمام ببرامج التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، عندما قررت الولايات المتحدة {أكبر دولة صناعية} مساعدة الدول المتخلفة اقتصادياً، فوضت المنظمات الدولية والتي قامت بتنفيذ هذه السياسة لبرامج إعادة البناء والتعمير والتنمية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية وذلك مثل: برامج رعاية الريف، إصلاح القرية، وإعادة بناء المجتمع الريفي، والتصنيع، والتربية الأساسية، والتربية الجماعية، والتنمية الاقتصادية، وتكامل الخدمات الاجتماعية.

بموجب ذلك بدأت المؤسسات التي تعمل في مجال التنمية في إعداد برامج ذات أهداف استراتيجية وتكاملية لعملية التنمية من خلال تناول كافة الجوانب التي تحيط بحياة الإنسان وبيئته الاجتماعية مع اعتبار كافة العوامل المؤثرة والظروف المتغيرة في واقع حياة الناس، حيث تناولت معظم أهداف برامج التنمية ما يلي:

أ- مستوى الصحة والتعليم :

تهدف التنمية لتوفير العدد اللازم من الكوادر الطبية والصحية في مقابل عدد السكان بجانب الاهتمام برفع كفاءة أداء الخدمات الطبية الأخرى ، إذ تعتبر الصحة الجيدة هدفاً ومساعداً في سياسة رفع القدرات الإنسانية في كل المجالات.

كذلك تهدف التنمية إلى زيادة عدد العاملين في الفصول الدراسية بأن يكون مرتفعاً كنسبه مئوية من المجموعة العمرية لكل المراحل الدراسية ، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الأمية في المجتمع ورفع مستوى أداء الخدمات التعليمية.

ب- مستوى المعيشة:

تهدف التنمية إلى تحسين الرقم القياسي لمستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال قائمة تضم مؤشرات مختلفة منها حصة الفرد من السعرات الحرارية وعدد الأجهزة الكهربائية والتقليدية وأدوات الاتصال، كما تضم القائمة مؤشرات لمصادر الطاقة وغيره.

ج- التحضير:

تعمل التنمية دائماً على (تموين السكان) بواسطة عمليات النسبة المئوية لسكان الحضر من إجمالي العدد الكلي. كذلك تنمية سكان الريف يجعل مؤسسة المدينة حاضرة وذلك برفع مستوى الحياة من حيث استخدام السلع والخدمات بشقيها الضروري والكمالي.

د- القوى العاملة والإنتاج :

تهدف التنمية إلى الاهتمام بالقوى البشرية العاملة في الإنتاج ، وهي تشمل جميع القطاعات السكانية التي تمتلك القدرة على العمل وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً مع استيعاب ربات البيوت والطلاب وجميع الفئات الأخرى التي ليس بمقدورها ممارسة أي نشاط اقتصادي. كما تهتم دائماً بهيكل الإنتاج الذي يعمل على إيجاد الناتج النهائي من السلع والخدمات في اقتصاد معين، بغض النظر عن تخصصاتها لأي من الاستهلاك المحلي أو الأجنبي.⁽¹⁹⁾

هـ- التقدم العلمي والتقني:

كذلك تضع التنمية أهدافاً متنوعة أمام التقدم تتمثل في إحلال التكنولوجيا والتقنية المتقدمة والمتعددة الاستخدام للإفادة منها في فنون الإنتاج المختلفة على نطاق واسع لكي ترفع إنتاجية العمل ، وتحسين نوعية المنتجات.⁽²⁰⁾ إن تطور المعارف العلمية والتقنية وتطبيقها العلمي ، يمكن أن يتيسر بما يرصد للإنفاق على العلوم النظرية والتطبيقية كل سنة، لذلك يجب أن تعمل التنمية على توسيع شبكة المعاهد التي تقوم بالبحوث وزيادة عدد المشتغلين فيها وتجهيز فرقهم العلمية بالمعدات اللازمة.

وعلى هذا النحو يفرض العلم نفسه كأحد موضوعات التخطيط الاقتصادي الكلي وأنه من الضروري قبل كل شيء أن تحدد نسبة من الدخل القومي التراكمي لتنمية البحث في جميع مجالات المعرفة⁽²¹⁾. إن التنمية المميزه للتقدم العلمي في الوقت الحاضر، هي تحول العلم بسرعة إلى قوة إنتاجية مباشرة حتى تصبح فرعاً من الإنتاج المادي، وهذه عملية تنعكس في تعاظم قوة الربط بين البحوث والنظرية الأساسية والبحوث الصناعية والتطبيقية⁽²²⁾.

سادساً: عناصر التنمية الاقتصادية :

هناك مجموعة من العناصر تنطوي عليها عملية التنمية تتمثل في:

1- عناصر تحقيق النمو:

وهذه تتمثل في الزيادة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل.

2- عناصر تحقيق التنمية:

معظم دول العالم الثالث تتخصص في إنتاج الموارد الزراعية الأولية ويصدرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة إليها ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر ، ويربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين التخلف والتخصص في الإنتاج الأولي . لذلك فإن عملية التنمية تهدف إلى إصلاح هذا الوضع من خلال إصلاحات هيكلية تعطي الصناعة دفعة قوية للمساهمة في إحداث التغيير المنشود ، بمعنى أهمية تعدد العناصر التي تضمن تحقيق التنمية والتي تضم (الزراعة، الصناعة، النفط والتعدين وغيرها من الأنشطة الاقتصادية).

3- تغيرات هيكل السنة الاقتصادية :

يتطلب ذلك القيام بمهام تهدف إلى توسيع دائرة الطاقة الإنتاجية من خلال الاهتمام بالزراعة والصناعة معاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي من خلال تنوع الإنتاج في المجتمع وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة فرص العمل وتحريك الدولة من التبعة الاقتصادية .

4- عدالة توزيع الدَّخْل :

تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدّخل لصالح الفقراء علما بأن مشكلة سوء توزيع الدخل من المشكلة الملحة التي تتطلب التدخل السريع بالعمل على معالجتها وتجنب تداعياتها التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

5- قومية السلع والخدمات المنتجة:

حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة بإعطاء أوليات أكبر للأساسيات التي يحتاجها الفقراء (السلع الغذائية ، الملابس والمساكن الشعبية) فضلاً عن الخدمات الأساسية مثل التعليم والصّحة .⁽²³⁾

سابعاً: متطلبات التنمية الاقتصادية:

بما أن التنمية هي عملية استثمار الموارد المتاحة في سبيل زيادة الإنتاج القومي وعن طريقها يمكن زيادة صافي الدخل القومي الحقيقي للمجتمع في المدى البعيد، إذ تتطلب الإعداد الجيد والتخطيط الذي يستهدف زيادة الدخل القومي الحقيقي المستمر باتجاه تصاعدي.

كما تتطلب التنمية إعداد برامج اجتماعية تعمل على تحسين الظروف المحلية بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية اللازمة والتكيف الاجتماعي مع البيئة بجانب استخدام أوقات الفراغ والتربية الاجتماعية والتنظيم الجماعي للرعاية الاجتماعية والقضاء على العوامل التي تؤثر في إحداث المشاكل الخاصة والجماعية ومحاولة الوصول إلى مستوى اجتماعي أعلى كفاية , وتقديم الخدمات والمساعدات بجانب تحقيق اوفر قسط من التكافل الاجتماعي.

وتشير معظم الدراسات إلى أهمية التعليم في إكمال المعنى التطبيقي للتنمية وتتبع أهمية التعليم في تنفيذ التنمية عند مواجهة الظروف العلمية بتوفير المهارات اللازمة، لأنها تكون مسؤولة بدرجة مباشرة عن معدلات التنمية ومستوياتها في المجتمع ويشمل التعليم بجانب التعليم الرسمي كل من التعليم الأهلي، التدريب الفني والتحويلي وخلافهما.⁽²⁴⁾

الدَّرسَةُ التَّحْلِيلِيَّةُ لِبَيَانَاتِ الدَّرَاسَةِ الْمِيدَانِيَّةِ

أولاً: عرض وتحليل نتائج البحث للفترة من (2000 - 2019م)

مراحل البحث في الاقتصاد القياسي:

1. مرحلة توصيف النموذج وتحديد المتغيرات.
2. مرحلة جمع البيانات وتقدير المعلمات.
3. مرحلة تقييم معلمات النموذج المقدر.
4. مرحلة التنبؤ.

أ.مرحلة توصيف النموذج وتحديد المتغيرات:

-توصيف النموذج القياسي:

$$(Y = B_0 + B_1 (FD) + U$$

$$(UnEmp), (Inf), (NI), (GR) = F(FD)$$

-تحديد المتغيرات التابعة والمتغير الوحيد المستقل لكل النماذج

Y = متغير تابع وهو البطالة.

Y = متغير تابع وهو التضخم.

Y = متغير تابع وهو النمو الاقتصادي.

Y = متغير تابع وهو الدخل القومي.

(أولاً) المتغير المستقلة:

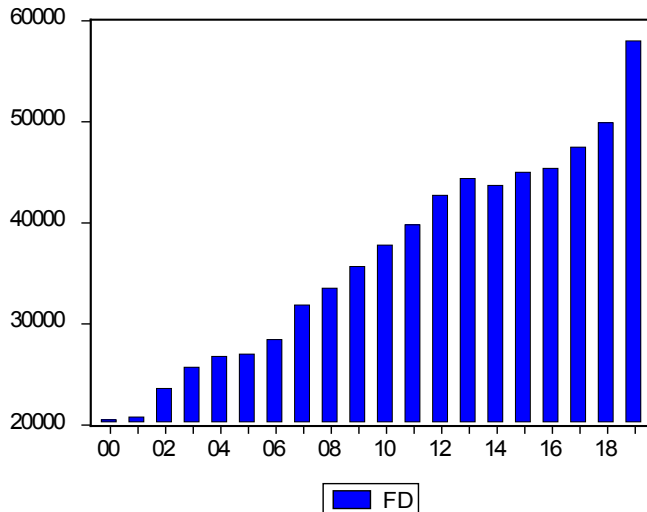
X_1 = متغير مستقل وحيد وهي الديون الخارجية.

B_0 = ثابت الانحدار لكل النماذج.

B_1 = معلمة (معدل البطالة، التضخم، معدل النمو الاقتصادي، والدخل القومي).

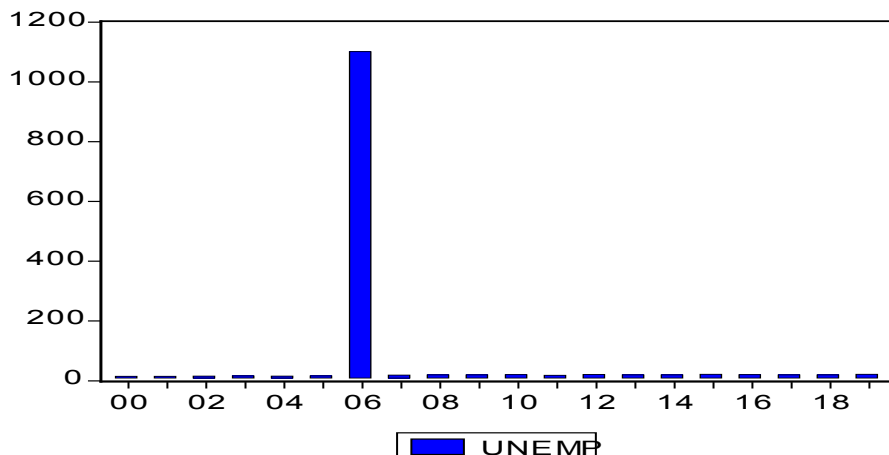
- الديون الخارجية : قيمة جملة الديون الخارجية السنوية لفترة البحث بما توفر من سلاسل زمنية نرمز له بـ (FD) وأن الإشارة المسبقة لمعدل تغير الديون الخارجية (B_1) موجب الإشارة وذلك للعلاقة الطردية للبطالة مع الديون الخارجية، والشكل رقم (1) أدناه يوضح شكل انتشار المتغير المستقل (الديون الخارجية).

شكل رقم (1) انتشار الديون الخارجية (FD)

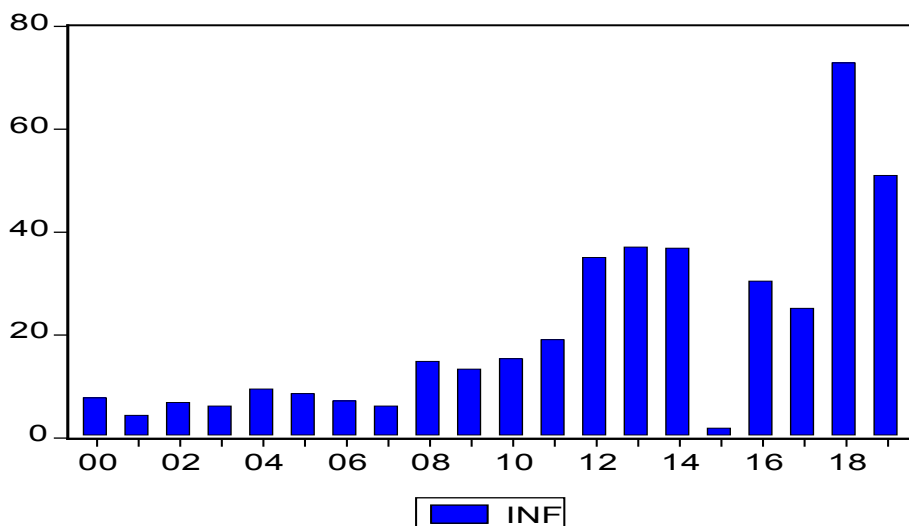


المتغيرات التابعة والإشارات المسبقة للمعالم:

✓ المتغير التابع: وهي البطالة في (جمهورية السودان) بما توفر من سلاسل زمنية لفترة البحث من (2000 - 2019م)، الشكل رقم (2) أدناه يوضح شكل الانتشار.
شكل رقم (2) انتشار البطالة (UnEmp)

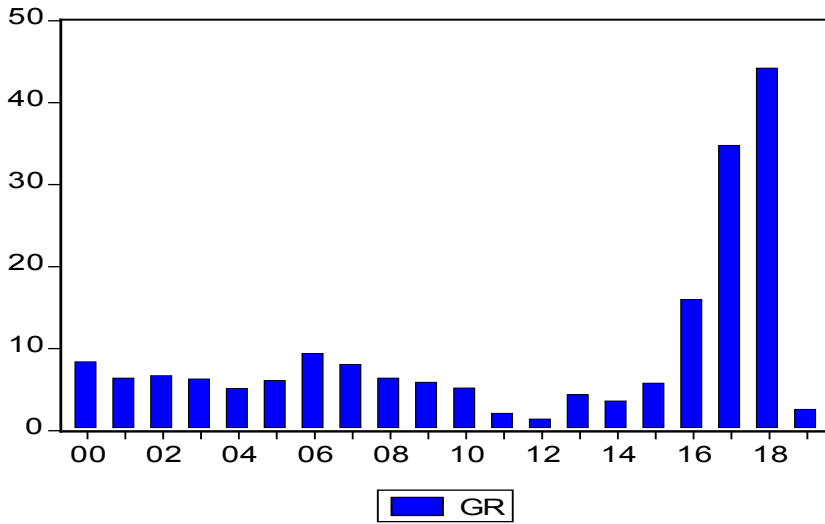


✓ المتغير التابع: وهو التضخم في السودان بما توفر من سلاسل زمنية لفترة البحث من (2000 - 2019م) ، الشكل رقم (3) أدناه يوضح شكل الانتشار.
شكل رقم (3) انتشار التضخم (INF)



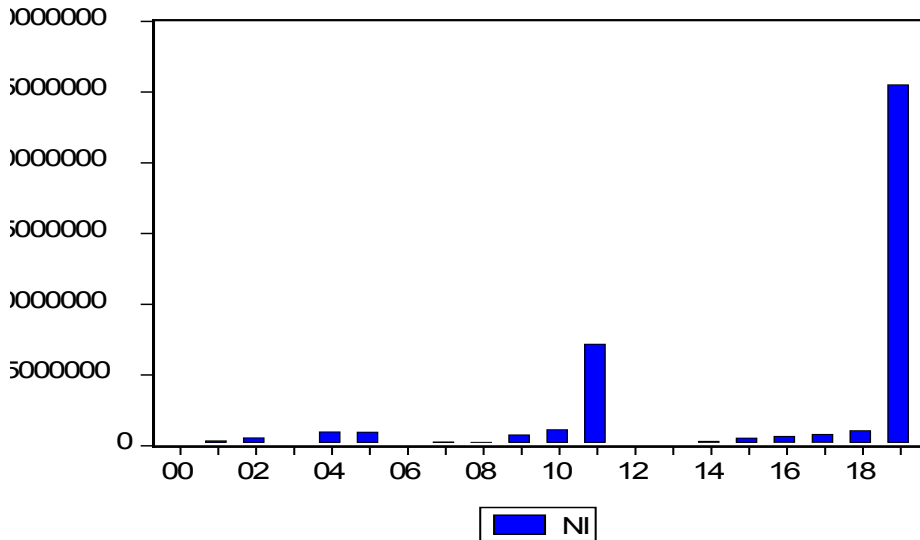
✓ المتغير التابع: وهو معدل النمو الاقتصادي في السودان بما توفر من سلاسل زمنية لفترة البحث من (2000 - 2019م)، الشكل رقم (4) أدناه يوضح شكل الانتشار.

شكل رقم (4) انتشار الناتج المحلي الإجمالي (GR)



✓ المتغير التابع: وهو الدخل القومي في السودان بما توفر من سلاسل زمنية لفترة البحث (2000 - 2019 م) الشكل رقم (5) أدناه يوضح شكل الانتشار.

شكل رقم (5) انتشار الدخل القومي (NI)



بالرجوع للعلاقة بين الدين الخارجية و(البطالة، التضخم، معدل النمو الاقتصادي، والدخل القومي) حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، يتوقع أن تكون إشارات معالم النموذج على النحو التالي:

$a =$ يتوقع أن (الثابت) موجب الإشارة.

1. متوقع الإشارة لمعدل تغير الديون الخارجية (B1)، سالب الإشارة وذلك للعلاقة العكسية للديون الخارجية والبطالة
2. إن الإشارة المتوقعة لمعدل تغير الديون الخارجية (B1)، موجب الإشارة وذلك للعلاقة الطردية بين التضخم والديون الخارجية.
3. معدل النمو الاقتصادي المتوقع لإشارة معدل تغير الديون الخارجية (B1)، موجب الإشارة وذلك للعلاقة الطردية للديون الخارجية والنمو الاقتصادي.
4. الدخل القومي المتوقع لإشارة معدل تغير الديون الخارجية (B1)، موجب الإشارة وذلك للعلاقة الطردية للديون الخارجية والدخل القومي.

ب. جمع البيانات:

تمّ جمع البيانات من المصادر الثانوية وهي تقارير عن البنك المركزي السوداني والجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

ثانيًا: اختبار بيانات النموذج:

1- تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية:

اختبارات سكون السلسلة الزمنية:

اختبارات جذور الوحدة Unit Root Tests

من الضروري تحديد ما إذا كانت متغيرات النموذج ساكنة في مستواها أم عند حساب الفروق الأولى، ويتم ذلك عن طريق اختبار جذر الوحدة، وعلى المستوى التطبيقي هناك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال البرنامج لاختبار صفة السكون في السلسلة الزمنية ونجد من أهمها:

1- الاختبار البسيط (ديكي فولر) (Dickey-Fuller, 1979)

2- الاختبار المركب (ديكي فولر) (Augmented Dickey-Fuller, 1981)

3- فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988)

نموذج تطبيقي لاختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام برنامج (E-Views):

تمّ إعداد جدول يوضح الاستقرار لمتغيرات النموذج، وفي هذا الجدول استعرض البحث نوع الاختبار ومستوى استقرار المتغيرات وقيمة إحصائية (ديكي فولر)، ومستوى المعنوية المحدد وهو (5%).

جدول رقم (1) نتائج ADF التي تمّ الحصول عليها عبر برنامج E-views:

المتغير	نوع الاختبار	استقرار المتغير	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية ((5%)
FD	ADF	1ST Difference	-3.394260	-3.081002
UnEmp	ADF	1ST Difference	-4.926483	-3.098896
INF	ADF	1ST Difference	-4.823164	-3.081002
GR	ADF	1ST Difference	-4.823164	-3.081002
NI	ADF	1ST Difference	-4.823164	-3.081002

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام (E-views)

يتضح من نتائج اختبارات جذر الوحدة لاستقرار بيانات متغيرات النموذج أنها متغيرات مستقرة في الفرق الأول من اختبار (ADF). وهذا مؤشر على أن المتغيرات متكاملة من نفس درجة الاستقرار والسكون، أنظر الملاحق من (1) المتعلقة باختبار سكون واستقرار بيانات البحتللتنتائج باستخدام برنامج (E views). تم تحليل البيانات بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS) واستخدم الباحث برنامج (Spss) وكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) أدناه:

جدول رقم (2) نتائج المُعلّمت المُقدرة

المتغيرات	المقدرات	القيمة	الخطأ المعياري
UnEmp	الثَّابِت	212.412	200.348
FD	b1	-0.004	.0050
INF	الثَّابِت	-28.222	9.869
FD	b1	.0010	.0000
GR	الثَّابِت	-2.256	8.638
FD	b1	.0000	.0000
NI	الثَّابِت	4150114.008	-7723867.77
FD	b1	109.633	269.9

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام (Spss)

ج. مرحلة تقييم مُعلّمت النموذج المُقدرة:

لمعرفة مدى اعتمادية النتائج المُقدرة في جدول التقديرات أعلاه نستخدم المعايير الآتية:

1. المعيار الاقتصادي:

-نموذج البطالة:

قد أتت الإشارة موجبة للثَّابِت في النموذج (212.412) وهو وجود معدل البطالة، وذلك موافق للنظرية الاقتصادية.

وأن إشارة معامل الديون الخارجية كانت سالبة (-0.004)، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية حيث العلاقة عكسية بين البطالة والديون الخارجية.

-نموذج التضخم:

قد أتت إشارة للثَّابِت سالبة في النموذج (-28.222) وهو معدل التضخم، وذلك موافق للنظرية الاقتصادية.

أن إشارة معامل الديون الخارجية أَّتَموجبة ((0.001، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية حيث العلاقة عكسية بين التضخم والديون الخارجية.

-نموذج معدل النمو الاقتصادي:

قد أتت الإشارة سالبة للثابت في النموذج (2.256-) وهو التغير في معدلات النمو، وذلك موافق للنظرية الاقتصادية.

وأن إشارة معامل الديون الخارجية أتنصفر (0000)، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية حيث العلاقة عكسية بين الديون الخارجية معدل النمو.

-نموذج الدخل القومي:

قد أتت الإشارة موجبة للثابت في النموذج 4150114.008 وهو معدل كفاءة الدخل القومي. وإن إشارة معامل الديون الخارجية أتنموجبة 109.633، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية حيث العلاقة طردية بين الدخل القومي والديون الخارجية.

وبهذا يمكن القول بأن النماذج القياسية قد اجتازت المعيار الاقتصادي بنجاح.

2.المعيار الإحصائي:

وفي هذا المعيار نتناول فيه:

- مقاييس الإحصاء الوصفي.

- معمل التّحديد.

- معامل التّحديد المعدل.

- اختبارات المعنوية F , t

أ. مقاييس الإحصاء الوصفي كما هو مبين في الجدول رقم (3) أدناه:

جدول رقم(3)الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	n حجم العينة
FD الديون الخارجية	36410.70	10624.17	20
UNEMPL البطالة	36410.70	10624.17	20
النمو	36410.70	10624.17	20
NI الدخل القومي	2103298.99	5713338.91	20
INF التضخم	684133.21	5713338.91	20

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام Spss

ii. معامل التَّحْدِيد ومعامل التَّحْدِيد المعدل مُوضَّح في الجدول رقم (4) أدناه:

من الجدول رقم (4) أدناه نجد أنَّ تأثير المتغير المستقل (الدَّيُون الخارجية) على المتغيرات التابعة (المؤشرات الاقتصادية) ضعيف حيث بلغ معامل التَّحْدِيد 43%.

جدول رقم (4) نتائج معامل التَّحْدِيد والمعدل

R Square معامل التَّحْدِيد	Adjusted R Square معامل التَّحْدِيد المعدل	Dep.Variable المتغير التابع	Indep.Variable. المتغير المستقل
26%	28%	البطالة	الدَّيُون الخارجية
10%	5%	النمو الاقتصادي	الدَّيُون الخارجية
21%	25.20%	الدَّخْل القومي	الدَّيُون الخارجية
59.40%	57.20%	التَّضخم	الدَّيُون الخارجية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام Spss

3. المعيار القياسي:

1- مصفوفة الارتباطات الخطية لمتغيرات النموذج:

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات: نجد أنَّ معامل الارتباط بين المؤشرات الاقتصادية كما موضح في الجدول رقم (5) أدناه أنَّ نماذج المؤشرات القياسية المستخدمة لهذا البحث هي نماذج انحدار خطي بسيط ذلك لوجود متغير مستقل واحد وهو الديون الخارجية، أنه لا يوجد ارتباط خطي يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة. كما هو موضح في الجدول رقم (5) أدناه

جدول رقم (5) مصفوفة الارتباطات

المتغيرات	الدَّيُون الخارجية	البطالة	التَّضخم	النُّمو	الدَّخْل القومي
الدَّيُون الخارجية	1	0.168	0.771		0.502
البطالة	0.168	1			
النُّمو				1	
الدَّخْل القومي	0.502				1
التَّضخم	0.771		1		

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام Spss

2- الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء:

نجد أنَّ النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للباقي بحسب اختبار Durbin-Watson في الجدول رقم (6) أدناه حيث تقع القيم لمعامل واتسون قريبة من (2)، إلاَّ نموذجين وهما نموذج الدخل القومي ونموذج النمو الاقتصادي (دالة الديون الخارجية) نجد قيمة (1.271) DW و (1.252) هما لا تقترب من (2) ويُعزى هذا الارتباط الذاتي لأسباب تخص حسابات الدخل القومي وصعوبة جمعه وحسابه، وحسابات معدلات النمو. غير أنَّ باقي النماذج خالية من الارتباط الذاتي كما هو موضح في الجدول رقم (7):

جدول رقم (6) نتائج ديربن - واتسون

البطالة والديون	التضخم	الدخل القومي	النمو
2.157	2.111	1.271	1.252

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام Spss

3- مشكلة عدم ثبات التباين heteroscedasticity:

من فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أنَّ تباين الأخطاء العشوائية ثابت أي أنَّ متوسط الفرق بين المشاهدات المتجاورة يجب ألاَّ يزيد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن والشكلين رقم (1 و2) أدناه يشير الى عدم وجود هذه المشكلة.

ثالثاً: تحليل الفرضيات باستخدام اختبار (F)

- ◇ من الجدول رقم (7) أدناه نجد أنَّ معنوية المقدرات كل على حدة، إنَّ معامل عرض النفود لاختبار t -value ((-2.036 وهي أقل من (5%) وتعتبر غير معنوية
- ◇ من الجدول رقم (7) أدناه نجد أنَّ معنوية النموذج المقدر ذو أثرٍ إيجابي على المتغير التابع (معدل البطالة) حيث نتيجة اختبار F نجد أنَّ القيمة الاحتمالية المحسوبة P-value ((6.061 P -value أكبر من قيمة F الجدولية عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، عليه برزت القيمة المعنوية (0.02) هي أقل من مستوى المعنوية المسموح به (0.05). وهذا يعني أنَّ الديون الخارجية تفسر التغير الحاصل في معدل البطالة.
- ◇ من الجدول رقم (7) أدناه نجد أنَّ معنوية النموذج المقدر ذو أثرٍ إيجابي على المتغير التابع (معدل النمو) حيث نتيجة اختبار F نجد أنَّ القيمة الاحتمالية المحسوبة P-value ((0.00 P -value أكبر من قيمة F الجدولية عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، عليه برزت القيمة المعنوية (0.00.0) هي أقل من مستوى المعنوية المسموح به (0.05). وهذا يعني أنَّ الديون الخارجية تفسر التغير الحاصل في معدل النمو.
- ◇ من الجدول رقم (7) أدناه نجد أنَّ معنوية النموذج المقدر ذو أثرٍ إيجابي على المتغير التابع (معدل التضخم) حيث نتيجة اختبار F نجد أنَّ القيمة الاحتمالية المحسوبة P-val- ((0.0 P -value أكبر من قيمة F الجدولية عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، عليه برزت القيمة المعنوية (0.02) هي أقل من مستوى القيمة المعنوية المسموح

بها (0.05). وهذا يعني أن الديون الخارجية تفسر التغير الحاصل في معدل التضخم. $\diamond$ من الجدول رقم (7) أدناه نجد أن معنوية النموذج المقدر ذو أثر إيجابي على المتغير التابع (الدخل القومي) حيث نتيجة اختبار F نجد أن القيمة الاحتمالية المحسوبة P-val- ((6.061 ue (P-value أكبر من قيمة F الجدولية عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، عليه برزت القيمة المعنوية (0.02) هي أقل من مستوى القيمة المعنوية المسموح بها (0.05). وهذا يعني أن الديون الخارجية تفسر التغير الحاصل في معدل الدخل القومي.

فترة الثقة :

بالنسبة لمعالم النموذج المقدر كما في الجدول رقم (7) أدناه: نجد أن القيمة المقدر للثابت (15.988) تقع بين الحد الأدنى (9.039) والحد الأعلى (22.938)، ونجد أن القيمة المقدر لمعامل سعر الصرف (25.160) تقع بين الحد الأدنى (0.2830) والحد الأعلى (50.036)، وعليه يمكن اعتماد المعلمات المقدر. (غير أن معلمة عرض النقود ليس لها دور ويمكن تجاهلها).

جدول رقم (7)

فترة الثقة للمعلمات المقدر

المقدرات	النمو		الدخل القومي		التضخم		البطالة والديون	
	الأدنى	الأعلى	الأدنى	الأعلى	الأدنى	الأعلى	الأدنى	الأعلى
ثابت الانحدار	-20.404	15.892	-16442933.75	995198.22	-48.956	-7.488	-208.503	633.326
B1	.000	.001	39.567	500.228	.001	.002	-.015	.007

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام Spss

الخاتمة :

تشمل النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. قد أتت الإشارة موجبة للثابت في النموذج (212.412) وهو وجود معدل البطالة، وذلك موافق للنظرية الاقتصادية وأن إشارة معامل الديون الخارجية كانت سالبة (-0.004)، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية حيث العلاقة عكسية بين البطالة والديون الخارجية.
2. قد أتت الإشارة سالبة للثابت في النموذج (-28.222) وهو معدل التضخم، وذلك موافق للنظرية الاقتصادية وأن إشارة معامل الديون الخارجية أتت موجبة ((0.001، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية حيث العلاقة عكسية بين التضخم والديون الخارجية.
3. قد أتت الإشارة سالبة للثابت في النموذج (-2.256) وهو التغير في معدلات النمو، وذلك موافق للنظرية الاقتصادية وأن إشارة معامل الديون الخارجية أتت صفر (0.000)، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية حيث العلاقة عكسية بين الديون الخارجية ومعدل النمو.

4. قد أتت الإشارة موجبة للثابت في النموذج (4150114.008) وهو معدل كفاءة الدّخل القومي وأنّ إشارة معامل الديون الخارجية أتت موجبة (109.633)، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية حيث العلاقة طردية بين الدّخل القومي والديون الخارجية.

ثانياً: التّوصيات :

1. المراجعة الدّورية للقروض التي يتمّ التّعاقّد عليها وسير تنفيذ المشاريع الخاصة بها وفي حالة عدم استخدام العمل على الإفادة منها مع إحداث نوع من المرونة بالإفادة من هذا الرّصيد بالتّفاوض مع الدّائنين لاستخدامه في مشاريع أخرى.
2. المحافظة علي مواعيد السّداد بدقة لتلافي مسألة الدّخول في إعادة الجدول مع شروط وأعباء إضافية جديدة والاحتفاظ بثقة جيّدة وسمعة حسنة لدى الدّائنين في سوق القرض الدولي .
3. سن القوانين والمراسيم الرادعة التي يمكن من خلالها الحد من هروب الأموال إلى الخارج وردع الفساد في كافة المواقع خاصة فيما يتعلق بالأموال المدانة من الخارج.
4. ضرورة تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي بما يتناسب مع وضع السودان وليس بما يتناسب مع مبادرات لتسوية المديونية أو مبادرات الدّول الدّائنة.
5. العمل على تفعيل الصناديق الإسلامية العربية مثل البنك الإسلامي للتنمية لتكون بديلة لمؤسسات التّمويل الدّولية ذات الأغراض والشّروط المُجحفّة.

المصادر والمراجع

- (1) محمد إبراهيم محمد، الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2015 م .
- (2) سمر حسين سري، الديون الخارجية وآثارها الاقتصادية ، دراسة تطبيقية على السودان، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة ، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، الخرطوم 2013م.
- (3) دار النعيم أحمد بخيت، أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2004 .
- (4) هبة أحمد موسى، أثر الديون الخارجية على اقتصاديات الدول النامية ، دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2017.
- (5) رجوان عبدالوهاب محمد سام، أثر الديون الخارجية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في اليمن، رسالة دكتوراة في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة النيلين، 2017.
- (6) عبد سعيد عبد إسماعيل ، أزمة الديون الأجنبية في العالم الإسلامي ، دار ابن حزم ، بيروت ، سنة 2001، ص 4-5
- (7) عبد الكريم صادق بركات ، الاقتصاد المالي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، س 1987 ، ص 170
- (8) فضيلة جنوحات حريتي ، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، سنة 2006 ، ص 15-16
- (9) احمد عبد السميع علام ، المالية العامة ، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ، الإسكندرية . ط 1 ، سنة 2012 ، ص 196-198
- (10) سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 2011 ، ص 337-339
- (11) سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 2011 ، ص 343-345
- (12) خبابة عبدالله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة ، الجزائر ، س 2006 ، ص 23-24
- (13) مدحت محمد أبو النصر ، ادارة وتنمية الموارد البشرية ، الاتجاهات المعاصرة ،مجموعة النيل العربية‘ القاهرة ، ط 1 ، س 2007 ‘ ص 89-90
- (14) جنفير جوي- ماثيوز-ديفيد ميجنسون- مارك سورتيز ، تنمية الموارد البشرية ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، ط 1 س 2007 ، ص 59
- (15) تيسير محمد مبشر ، اثر تلوث المياه على التنمية الاقتصادية ، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية جامعة النيلين) ، الخرطوم ، س 2005 ، ص 23
- (16) عبد الوالي آدم محمد ، الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا ودورها في التنمية الاقتصادية في تشاد (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة إفريقيا العالمية) ، السودان ، الخرطوم ص 53

- (17) عبد الحميد إبراهيم , العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي, دار المعرفة للنشر , بيروت , ط1, س1997, ص 18
- (18) خبابة عبد الله , تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية , دار الجامعة الجديدة , الجزائر , س2006, ص 297-298
- (19) حسين عبد الحميد احمد رشوان , الاقتصاد والمجتمع , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية, س2002, ص 40-41
- (20) إيف لاکوست , العالم الثالث أو جغرافية التخلف , دار الحقيقة للطباعة والنشر , بيروت , س1969, ص15
- (21) حسام العربي , التخطيط الإداري , دار أسامة للنشر , المملكة الأردنية الهاشمية , عمان , 2015 , ص201
- (22) ميشيل تودارو , التنمية الاقتصادية , دار المريخ , المملكة العربية السعودية , س2006, ص 47
- (23) عبد العزيز عجمية وآخرون , المرجع السابق , ص81
- (24) حسين عبد الحميد أحمد رشوان , الاقتصاد والمجتمع , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية, س2002, ص38-43

الملاحق

بيانات الدراسة

السنوات	الدَّيُون الخارجية	معدل البطالة	معدل النُّمو	معدل التَّضخم	الدَّخْل القومي
2000	20,521	15.2	8.38	7.8	10,146.1
2001	20,798	15	6.40	4.4	10,345.4
2002	23,605	15.8	6.70	6.9	10,459.5
2003	25,703	16.3	6.29	6.2	10,578.1
2004	26,784	15.9	5.13	9.5	10,799.9
2005	27,006	16.2	6.12	8.6	10,949.6
2006	28,457	1101	9.4	7.2	22,196.1
2007	31,873	19.4	8.07	6.2	24,529.6
2008	33,542	19.7	6.4	14.9	23,930.0
2009	35,687	20	5.9	13.4	26,770.0
2010	37,805	20.3	5.2	15.4	124,000.1
2011	39,800	18.3	2.1	19.1	170,279.7
2012	42,733	20.8	1.4	35.1	223,016.6
2013	44,400	20	4.4	37.1	213,754.8
2014	43,700	19.8	3.6	36.9	303,644.2
2015	45,000	21.6	5.8	1.9	536,511.8
2016	45,400	20.6	16.0	30.5	663,197.8
2017	47,500	19.6	34.8	25.2	804,567.8
2018	49,900	19.5	44.2	72.9	1,061,628.7
2019	58,000	22.1	2.59	51.0	25,500,000

المصدر : إعداد الباحث بالإفادة من التَّقارير الصَّادرة عن بنك المركزي السوداني ، والجهاز المركزي للإحصاء ،
ووزارة المالية والتَّخطيط الاقتصادي ، وذلك عن التَّقارير الإحصائية لعدة سنوات .